الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نابيسكو» الكويتية تفوز بعقد من العمليات المشتركة بـ 15 مليون دينار

تسلمت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) خطاب إسناد مباشر لعقد خدمات التسميت والخدمات المساندة لعمليات حفر وإصلاح الآبار للعمليات المشتركة (الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون العربية السعودية). وقالت «نابيسكو» في بيان على موقع البورصة أمس ان العقد بقيمة 15 مليون دينار، ولمدة 5 سنوات، على أن يبدأ العمل بهذا العقد ابتداء من 16 الجاري. وأوضحت الشركة في البيان، أنه من المتوقع أن يكون هامش الربح لهذا العقد نحو 10٪، حيث يعتمد ذلك على ظروف تنفيذ العقد وسير العمل في العمليات المشتركة.

بعدما قفز إلى 36,5 مليار دولار في نوفمبر الماضي

احتياطي الكويت من النقد الأجنبي.. الأعلى تاريخياً

علاء مجيد

رفعت الكويت الاحتياطي النقدي الأجنبي في نوفمبر الماضي من خلال إضافة ما يزيد على نصف مليار دينار لاحتياطياتها التي وصلت إلى 11,1 مليار دينار ما يعادل 36,47 مليار دولار شاملة الذهب لتتخطى أعلى مستوى تاريخي لها على الإطلاق والتي سجلته في شهر مايو الماضي عندما تخطت 36 مليار دولار.

ووفقا لبيانات بنك الكويت المركزي، فإن الاحتياطي النقدي الأجنبي صعد خلال شهر نوفمبر الماضي ليصل إلى 11,07 مليار دينار (36,3 مليار دولار) بزيادة بلغت 5,5٪ بزيادة قدرها 580 مليون دينار، ويأتي هذا الارتفاع على الرغم من تذبذب أسعار النفط خلال شهر نوفمبر الماضي.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

احتياطي الذهب

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية وتخطت القيمة السوقية لاحتياطي الكويت من الذهب 3 مليارات دولار حيث وصل سعر طن الذهب 39,3 مليون دولار. وبحسب نشرة «المركزي»، وصل إجمالي موجودات البنك 11,2 مليارات دينار موزعة بين الاحتياطات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 11,07 مليار دينار بالإضافة الى الاحتياطات الذهبية بقيمة 31,7 مليون دينار واحتياطات اخرى بمقدار 147,7 مليون دينار.

كما بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في نوفمبر الماضي نحو 1,728 مليار دينار بزيادة قدرها 52 مليون دينار عن شهر أكتوبر الماضي البالغ 1,677 مليار درهم، مقسمة الى 1,701 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 27,4 مليون دينار.

وبلغ أوراق النقد فئة 20 دينار مليار دينار مقارنة بـ 972,6 مليون دينار في أكتوبر الماضي.

كما زادت قيمة فئة 10 دنانير بمقدار 24 مليون دينار حيث وصلت في نهاية نوفمبر الى 548 مليون دينار مقارنة 524 في أكتوبر الماضي. بينما انخفضت فئة 5 دنانير بقيمة 128 ألف دينار حيث بلغت بنهاية نوفمبر الماضي 83,8 مليون دينار في مقارنة بـ 83,9 مليون دينار في أكتوبر من العام الحالي.

وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

يذكر أن الاحتياطي النقدي زاد خلال الخمس شهور الأولى من العام الحالي وكان الأكبر، حيث زاد الاحتياطي النقدي منذ بداية العام وحتى نهاية نوفمبر الماضي بـ 5 مليارات دولار (1,5 مليار دينار) بنسبة نمو 16,6٪ مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر من العام الماضي عند 31,3 مليار دولار (9,47 مليارات دينار).

واستقرت قدرة احتياطات الكويت من النقد الأجنبي على سد احتياجات الاستيراد الى نحو 13 شهرا كما في نوفمبر الماضي، حيث بلغت قيمة الواردات الشهرية للكويت في المتوسط 2,8 مليار دينار من السلع في المتوسط.

وكانت وكالة فيتش قد أكدت أن إقرار القانون الجديد سيسمح للحكومة بإصدار المزيد من الديون في السنتين الماليتين الحالية والمقبلة، متوقعة أن تصل قيمة الإصدارات من الديون الخارجية خلال السنتين المقبلتين نحو 16 مليار دولار لتصل نسبة الدين العام الى نحو 38٪ بحلول عام 2019.

وتلجأ الحكومة الى السحب من الاحتياطيات لديها لسد عجز الموازنة العامة للدولة والذي بدأ في الظهور منذ 4 سنوات ويتواصل رغم تحسن أسعار النفط.

وبمقارنة الاحتياطيات الكويتية بنظرائها الخليجية، تحل الكويت في المرتبة الثالثة خلف كل من السعودية والإمارات وتحتل السعودية المرتبة الأولى، حيث بلغ إجمالي النقد الأجنبي والودائع في الخارج لدى مؤسسة النقد السعودي (ساما) بنهاية أكتوبر الماضي 656 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 174,8 مليار دولار.

وتصل الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف الإمارات المركزي نحو 331 مليارات درهم إماراتي (ما يعادل 90 مليار دولار) وتشمل الأرصدة المصرفية والودائع بالخارج والأوراق المالية.

يذكر أن الكويت تمتلك خامس أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول تقدر قيمتها بنحو 592 مليار دولار تتوزع على صندوق احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام والثالث خليجيا بعد الإمارات 1,17 تريليون دولار والسعودية بصندوق بلغ 876 مليار دولار وجاءت قطر في المركز الرابع بـ 320 مليار والخامس عمان 24 مليار دولار وأخيرا البحرين السادس بـ 10,6 مليارات دولار، وبلغ إجمالي صناديق الثروة السيادية لدول الخليج 3 تريليونات.

2 مليار دولار أضافتها الكويت للاحتياطي النقدي

3 مليارات دولار القيمة السوقية لأرصدة الذهب لدى «المركزي»

9 مليارات دولار تنفقها الكويت على التنقيب والاستكشاف

«نفط الكويت» تبرم عقداً بـ 5,7 ملايين دينار مع «الكويتية للحفريات»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت طلبت أبرمت عقداً مع الشركة الكويتية للحفريات للاستمرار في تقديم عقد المقاول الرئيسي وتوفير أيد عاملة لمدة 12 شهرا ضمن العقد البالغ قيمته 5,7 ملايين دينار.

وقالت المصادر إن الشركة الكويتية للحفريات تقوم بأعمال حفر الآبار وتطويرها في الكويت منذ عام 1965، وعملت الشركة على حفر أكثر من 2500 بئر خلال تلك الفترة داخل الكويت وداخل العمليات المشتركة بين السعودية والكويت بالخفجي والوفرة، كما أن الشركة لها عمليات في ليبيا. وذكرت ان الشركة تخطط لتوسع عملياتها في الكويت وذلك بالتزامن مع خطة الكويت لزيادة الانتاج الى مستوى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020، حيث يتوقع ان تنفق الكويت نحو 9 مليارات دولار على التنقيب والانتاج والاستكشاف داخل الكويت وخارجها.

وأشارت إلى أن الحصة السوقية للشركة الكويتية للحفريات تصل إلى 40٪ داخل السوق الكويتي، وبعد ان وسعت حجم أسطولها أربعة أضعاف في أربع سنوات فقط، يتوقع إضافة العديد من منصات العمل الجديدة لضمان ما لا يقل عن 50٪ من حصة السوق في المستقبل القريب.

فيما تمضي بتحسين البنية التحتية

«أوكسفورد بيزنس»: الكويت تقترب من إنجاز مشروعات طرق ضخمة

محمود عيسى

أعلنت الهيئة العامة للطرق والنقل البري في الخامس من نوفمبر الماضي على لسان مديرها العام السابق أحمد الحسن ان نسبة الانجاز في وصلة الدوحة المرتبطة بمشروع جسر الشيخ جابر الأحمد الصباح بلغت 97,2٪ ما يعني ان هذا المشروع الرئيسي قد شارف على الانتهاء، في حين أن سلسلة من المشاريع الأخرى يتقدم العمل فيها على الجدول الزمني.

وقالت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب البريطانية للإعلام والنشر في تحليل بقلم مدير التحرير الإقليمي اوليفر كورنوك إن الجسر الذي تبلغ كلفته 165,7 مليون دينار والبالغ طوله 12,4 كيلومترا يربط منطقة الشويخ الصناعية في مدينة الكويت مع شبه جزيرة الدوحة على الجانب الآخر من خليج الكويت، حيث من المتوقع الانتهاء من البناء الذي بدأ في عام 2007 بحلول نهاية العام.

ويشكل جسر الدوحة واحدا من وصلتي طريق رئيسيتين في إطار مشروع جسر الشيخ جابر الأوسع نطاقا، وهو واحد من أبرز مشاريع البنية التحتية البالغ عددها 74 مشروعا تحت إشراف الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

كما سيشتمل المشروع على جسر بحري أطول يربط مدينة الكويت بمنطقة الصبية على الجانب الشمالي لخليج الكويت. ومن شأنه اختصار مسافة السفر بين الموقعين من 104 كلم إلى 36 كلم، ومتوسط الوقت اللازم لسائقي السيارات من 90 دقيقة إلى 30 دقيقة.

ووفقا لموقع «الكويت الجديدة 2035 الإلكتروني»، فإن التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع بالكامل تبلغ 938 مليون دينار، وبلغت نسبة الإنجاز 79٪ كما في منتصف نوفمبر الماضي.

وقال كورنوك إن التقدم الذي تحقق في تنفيذ المشاريع ينسجم مع خطة التنمية الجديدة للكويت 2035، وهي الاستراتيجية الاقتصادية طويلة الأجل التي تعتبر البنية التحتية واحدة من الركائز الأساسية السبع.

ولتحقيق هذه الغاية، تواصل هيئة الطرق توسيع نطاق أعمالها وأعلنت في نهاية أكتوبر أنها على وشك ترسية عقود لـ 13 مشروعا جديدا في مختلف أنحاء البلاد.

ومن بين المناقصات المقرر طرحها، امتداد لمشروع الطريق الدائري السابع، الذي سيشمل بناء 93 كيلومترا من الطرق السريعة المرتبطة كجزء من شبكة الطرق بين طريق الفحيحيل السريع والطريق الدائري السابع وطريق السالمي.

ويعد امتداد طريق السالمي مشروعا آخر جاهزا للطرح، وسيشمل إنشاء وصيانة خطوط بطول 179 كلم من تقاطع الطرق الشمالي الإقليمي للمسار.

وتأتي هذه التطورات الجديدة وسط تدقيق متزايد على جودة طرق الكويت بعد الفيضانات الكبرى التي شهدتها البلاد أوائل نوفمبر، حيث ألحقت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة أضرارا بالطرق والجسور والممتلكات، ما استدعى إعلان حالة الطوارئ.

وفقاً لتقرير لشركة «اندوسويس» لإدارة الثروات

الكويت: تخفيض أعداد الوافدين بـ 1,5 مليون خلال 7 سنوات

محمود عبدالرزاق

قالت شركة اندوسويس لإدارة الثروات إن الكويت شأنها شأن نظيراتها الدول المنتجة للنفط، تحاول بناء اقتصاد أكثر تنوعا، ولكنها أيضا تضع نصب عينيها توفير الدعم للقوى العاملة الوطنية. وعلى هذا النحو، قد تنخفض أعداد الوافدين لديها بمقدار 1,5 مليون نسمة خلال السنوات السبع المقبلة وفقا لما ذكرته تقارير في الآونة الأخيرة، علما ان تعداد سكان الكويت يبلغ 4,2 ملايين نسمة.

وقالت الشركة في تحليل بقلم كبير الاقتصاديين في بنك كريدي اغريكول الفرنسي د.بول ويتروولد إن هذه «التغييرات الديمغرافية» لن تمر دون التأثير على النمو الاقتصادي، الذي هو في نهاية المطاف مزيج من النمو السكاني والإنتاجية. ويبدو من المستحيل تقريبا أن ننجز عملية استبدال عدد كبير من العمال الأجانب بالكويتيين في وقت أقل من جيل.

كما كان من المقرر إجراء إصلاح أبسط بكثير، ألا وهو تنفيذ ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ في عام 2019. وقد تم تأجيلها حتى عام 2021. وسيمثل هذا نقصا في عائدات الحكومة الكويتية مقابل إطار من الرفاهية السخية التي توفرها الدولة بما في ذلك دعم الوقود والكهرباء والمياه والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام.

ومن الواضح أن هذه الخسارة في الإيرادات غير النفطية ستتفاقم بسبب الانخفاض الأخير في أسعار النفط ويوضح ان وتيرة الإصلاحات قد توقفت إلى حد ما. ومضى الكاتب الى القول بأنه مع ذلك، فإن البلاد لاتزال لديها واحدة من أدنى مستويات نقاط التعادل لأسعار النفط، كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي20٪، فيما بلغت احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية 34,2 مليار دولار في سبتمبر 2018، في حين بلغ الدين الخارجي 59,6 مليار دولار، أو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ أن القوة التي اكتسبها الدولار مؤخرا وتشديد مجلس الاحتياطي الفيدرالي للسياسات النقدية ليسا مصدر قلق لبنك الكويت المركزي لأن الدينار الكويتي مرتبط بسلة عملات وليس بالدولار فقط، وذلك منذ 20 مايو 2007 عندما تم ربط سعر صرفه بسلة عملات مرجحة لم يتم الإفصاح عنها من الدول الشريكة للكويت في التجارة والتمويل.

وتهدف العودة لسياسة سعر الصرف التي سادت قبل عام 2003 لحماية القدرة الشرائية للعملة الوطنية واحتواء الضغوط التضخمية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي. وبالتالي فقد أبقى البنك المركزي على سعر الخصم دون تغيير عند 3٪ في 27 سبتمبر 2018 على الرغم من قرار رفع الفائدة على الأموال الفيدرالية الأميركية قبل يومين.

ومنذ بداية العام، زادت نسبة الفائدة الأساس بمقدار 25 نقطة أساس فقط، في حين رفعها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ثلاث مرات بما مجموعه 75 نقطة أساس.

تأجيل «القيمة المضافة» سيضعف عائدات الحكومة مقابل ما توفره من رفاهية للمواطنين

27,6 مليار دولار تهجر أسواق الأسهم الأميركية

محمود عيسى

قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن أسواق الأسهم الأميركية خسرت من الاستثمارات ما يصل الى 27,6 مليار دولار خلال الأسبوع المنتهي في 12 ديسمبر الجاري في هجرة للمستثمرين هي ثاني أضخم حدث من نوعه تشهده الأسواق الأميركية على الإطلاق، حيث توجه هؤلاء الى الأسواق اليابانية والناشئة والسندات الحكومية.

ونقلت محطة بلومبيرغ الإجبارية عن مذكرة صادرة عن البنك أن المستثمرين تدافعوا للانسحاب من صناديق الأسهم الأميركية في ثاني أكبر خروج أسبوعي على الإطلاق، كما دفعت هذه التطورات في السوق المتداولين للبحث عن ملاذات آمنة.

وبلغت قيمة خسائر صناديق الأسهم الأميركية 27,6 مليار دولار والتي تشمل انخفاض يوم الجمعة الماضي في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 الذي أظهر أسوأ أسبوع في المؤشر منذ مارس، وفقا لمذكرة البنك التي استشهدت ببيانات شركة EPFR Global. وجاء في المذكرة ان التدهور الذي شهدته أسواق الأسهم، والذي محا ما يصل إلى 4 تريليونات دولار من الأسهم الأميركية منذ نهاية سبتمبر، استمر خلال هذا الشهر، حيث كان التجار يخشون من أن يؤدي تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى كبح نمو الأرباح وإنهاء الارتفاع في الأسهم.

وقالت بلومبيرغ ان صناديق الأسهم العالمية شهدت تدفقات أسبوعية قياسية الى الخارج بلغت 39 مليار دولار، كما أرست صناديق السندات المصنفة من الدرجة الاستثمارية سابقة تاريخية مع استرداد ما قيمته 8,4 مليارات دولار.

وانتهى بنك أوف أميركا الى القول بأن الأسهم الأميركية تراجعت إلى حد كبير لدرجة أن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 يتداول الآن بالقرب من أدنى تقييم منذ أوائل عام 2016. وهذا يمثل تباينا كبيرا مقارنة بالسنة الماضية، عندما كان المؤشر عند أعلى المستويات الآجلة لنسبة السعر إلى العائد منذ عام 2002.